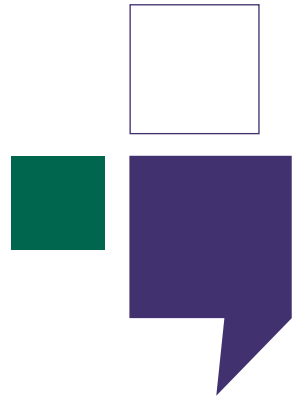


هيئة عامة مستقلة أنشئت لتنظيم وتطوير قطاع الاتصالات في لبنان



قائمة المحتويات



كلمة رئيس مجلس الإدارة	٤
مهمتنا	٥
المهام والصلاحيات	٦
المشاريع الاستراتيجية	٧
قيمنا الأساسية	١٠
هيكليتنا	١١
الإطار التنظيمي	١٤
شركاؤنا	١٥
نظرة مستقبلية	١٥



كلمة رئيس مجلس الإدارة

أنشئت الهيئة المنظمة للاتصالات بهدف تطوير الإطار التنظيمي في لبنان الذي من خلاله يستطيع المعنيون بصناعة الاتصالات العمل، الاستثمار، التطور وتحفيز نمو السوق على المستوى الوطني. استطاعت الهيئة بمساعدة فريق عملها الكفؤ وبالتعاون مع مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية وفعاليات المجتمع المدني، أن تحقق تقدماً ملحوظاً في تأدية واجباتها ضمن صلاحياتها التي منحها لها قانون الاتصالات ٢٠٠٢/٤٣١ لتطوير سوق الاتصالات في لبنان بالتعاون مع وزارة الاتصالات.

تبذل الهيئة جهوداً مستمرة لبناء قدرات المؤسسة ووضع إطار تنظيمي لبناني متين وحديث. تركز الهيئة في عملها على حماية المستهلك، تحفيز المنافسة العادلة، إدارة فعالة للموارد النادرة مثل حيز الترددات والترقيم وتطوير قطاع البث الإذاعي والتلفزيوني بالإضافة إلى تشجيع حماية أمن الفضاء السيبراني وتأمين السلامة على شبكة الإنترنت.

كما نوّمن، نحن في الهيئة، بأن يصبح قطاع الاتصالات عاملاً أساسياً في تحريك عجلة الاقتصاد ومورداً متجدداً للبلد. وعليه، فقد سخرنا خبراتنا لتطوير القطاع ضمن المساعي الحثيثة التي تضمن عودة لبنان بقوة إلى ساحة الاتصالات الدولية. تفتخر الهيئة بإنجازاتها وستواصل جهودها في نشر الرخاء الاقتصادي الوطني.

الدكتور عماد حب الله
رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات
ومديرها التنفيذي بالإناابة
شباط ٢٠١٢

نحن مصممون على تطوير سوق تكنولوجيا لمعلومات واتصالات متقدمة في لبنان تعمل وفقاً لأهم المعايير العالمية للقطاع، سوق تحيي اقتصاد البلد وتقدمه.

IMAD HOBALLAH



١. مهمتنا

إن مهمتنا هي إرساء بيئة تنظيمية تعزز قيام سوق اتصالات تنافسية، تضمن تقديم أفضل الخدمات بأنسب الأسعار للشريحة الأوسع من اللبنانيين.

الأنظمة، القرارات، إدارة الطيف الترددي ومخطط الترخيم الوطني، مراقبة السوق لرصد أي استغلال للقوة التسويقية الهامة وأية ممارسات مناقضة لمبدأ التنافس، فضلاً عن اتخاذ الخطوات الضرورية عند اللزوم.

والهيئة لها دور بارز في تشجيع الاستثمار والمحافظة على الاستقرار في السوق وتطوير القطاع بالتعاون مع وزارة الاتصالات، في نفس الوقت الذي تعمل فيه على بناء سوق اتصالات مزدهرة، خلاقية وتنافسية.

إن الهيئة المنظمة للاتصالات هي مؤسسة عامة مستقلة تأسست بموجب قانون الاتصالات رقم ٢٠٠٢/٤٣١ لتحرير وتنظيم وتطوير سوق الاتصالات في لبنان. بدأت الهيئة عملها فعلياً عقب تعيين مجلس إدارتها الأول في نيسان ٢٠٠٧ من قبل مجلس الوزراء اللبناني.

من مهام الهيئة الأساسية الترويج للمنافسة وحماية حقوق مستخدمي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والهيئة أيضاً مسؤولة عن إصدار التراخيص،



يشكل إصدار الأنظمة والتراخيص الملائمة وإدارة الموارد النادرة بفعالية إحدى أهم ركائز صلاحيات الهيئة القانونية لتطوير سوق الاتصالات في لبنان وضمان بيئة سليمة، عادلة وتنافسية.

٢. المهام والصلاحيات

تعمل الهيئة على مستويين: الأول مرتبط بتطوير الإطار التنظيمي والثاني يتعلق بالممارسات التطبيقية.

على المستوى التنظيمي، تعمل الهيئة باستمرار على تطوير وتحديث الإطار التنظيمي في لبنان معتمدة على دراسات السوق، دراسات المقارنة ووفقاً لأفضل الممارسات الدولية المعتمدة في هذا الإطار. كما تطلق الهيئة استشارات عامة قبل اتخاذ أي قرارات مهمة، إقرار الأنظمة، منح تراخيص إلى مقدمي الخدمات أو استخدام الموارد النادرة مثل حيز الترددات أو الترخيم.

على المستوى الميداني، تتدخل فرق الهيئة المختصة على الأرض لتوقيف الأجهزة اللاسلكية التي تعمل بصفة غير شرعية عن العمل، ومصادرة أجهزة التشويش كما وتعمل على معالجة وحل كافة شكاوى المستهلكين التي ترد إليها. وبشكل عام، فإن دور الهيئة يتمثل بتحفيز المنافسة والاستثمار، تطوير القطاع وحماية حقوق مستهلكي خدمات الاتصالات.

مهام وصلاحيات الهيئة هي:

- إعداد مشاريع المراسيم والأنظمة المتعلقة بتطبيق أحكام قانون الاتصالات ٢٠٠٢/٤٣١ وإحالتها إلى الوزير وإبداء الرأي في مشاريع القوانين ومشاريع المراسيم المتعلقة بقطاع الاتصالات.
- تشجيع المنافسة في قطاع الاتصالات وضمان شفافية السوق.
- تنظيم التلزمات وإصدار التراخيص والإشراف على حسن تنفيذها ومراقبتها وتعديلها وفرض التقيد بها.
- العمل كوسيط وكهيئة تحكيمية للبت بالنزاعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون بين أصحاب التراخيص.
- إدارة مخطط الترخيم.
- تحديد التعريفات والبدلات وتحصيلها وفق أحكام القانون.
- مراقبة التصرفات التي تحد من المنافسة وتأمين شفافية السوق.
- وضع قواعد الترابط ومراجعة عقود الترابط.
- تحديد المقاييس والشروط التقنية الواجبة التطبيق على معدات الاتصالات لضمان عدم الحاق أي ضرر بشبكة الاتصالات أو بالسلامة العامة.
- مراقبة جودة خدمات الاتصالات بكافة أنواعها.
- المساعدة على تأمين خدمات الاتصالات للمؤسسات التربوية والصحية وتسهيل وصول المعوقين إلى خدمات الاتصالات.

بالاستناد إلى أفضل الممارسات الدولية، وآخذةً اهتمامات ومصالح المستهلكين والمعنيين بالقطاع بعين الاعتبار، تساهم الهيئة، عبر القيام بواجباتها المنصوص عليها، بتطوير الاقتصاد الوطني.

٣. المشاريع الاستراتيجية

تؤمن الهيئة على عدد واسع من المسؤوليات. فمنذ إنشائها، ركزت الهيئة وما زالت على تطوير الإطار التنظيمي في لبنان وفقاً لخمسة محاور أساسية:

بناء المؤسسة

نجحت الهيئة في بناء المؤسسة على أكثر من صعيد. فاعتمدت الهيئة وطبقت أفضل الآليات والإجراءات الإدارية والمالية وجذبت إلى المؤسسة مجموعة من أهم الخبراء اللبنانيين والذين تم اختيارهم بناءً على معايير الكفاءة، الاستقامة والشفافية بالإضافة إلى تمتعهم بإحساس عالي بالمواطنة والمسؤولية.

كما وعملت الهيئة على تجهيز المؤسسة بأحدث الأدوات لقياس جودة خدمات الاتصالات ومستوى أداء شبكات الاتصالات والبيانات. وهذه الأداة (نظام مراقبة وقياس جودة خدمات الاتصالات) ستستخدم أيضاً لتحليل جودة حركة التخابر وتقديم تقارير دورية عن مؤشرات الأداء الأساسية لخدمات الاتصالات الثابتة والخلوية وخدمات نقل المعلومات والإنترنت في لبنان. كما وحدت الهيئة الخطوات الضرورية والميزانية اللازمة لشراء أحد أهم وأحدث المعدات لإدارة حيز الترددات بفعالية (نظام إدارة وقياس حيز الترددات)، ووضع قواعد استخدامه، تحديد المؤسسات التي تشغل حيز الترددات وتعقب

مصادر التشويش. سيمكن هذا النظام الهيئة من معالجة التداخل وحماية التراخيص الممنوحة من أي استخدام غير شرعي للترددات.

كما وواصلت الهيئة سعيها إلى بناء الجسور وأصر التعاون مع شبكة واسعة من المنظمات الإقليمية والدولية مثل شبكة الهيئات العربية لتنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، الشبكة الأورو-متوسطة للهيئات المنظمة، الاتحاد الدولي للاتصالات، المنتدى العربي لمنظمي البنى التحتية، فريق العمل العربي الدائم للطيف الترددي، البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وذلك بهدف تبادل الخبرات، تمثيل لبنان في ساحة الاتصالات الدولية وتأمين التمويل اللازم لتجهيز لبنان بأحدث الأدوات لقياس حيز الترددات وجودة الخدمة.

وقد استحدثت الهيئة موقعاً إلكترونياً متطوراً (www.tra.gov.lb) بهدف تعميم خلاصة نشاطاتها بشفافية على أكبر مجموعة ممكنة من الجمهور. ويشكل هذا الموقع، الحائز على جوائز عدة، أداة تواصل رئيسية تسمح للهيئة بالتشاور مع المعنيين حول محاور عدة كسياسة القطاع، القرارات والأنظمة وتوفير معلومات هائلة حول قضايا الاتصالات.



حماية المستهلكين

أعدت الهيئة أنظمة أساسية لحماية حقوق المستهلك مثل نظام شؤون المستهلك وقامت بنشر ميثاق قواعد الممارسة للخدمات ذات القيمة المضافة الذي حددت عبره حقوق والتزامات مقدمي خدمات الاتصالات نحو المستهلكين. كما أصدرت الهيئة نظام جودة الخدمة الذي يهدف إلى ضمان جودة خدمات الاتصالات، عدالة التعرفة وشفافية الفواتير وكذلك يلزم مقدمي الخدمات بالتقيد بمؤشرات الأداء الأساسية، ووضعت نظام الحد من التعرض البشري للحقول الكهرومغناطيسية الذي يضع الحدود القصوى للتعرض البشري للحقول الكهرومغناطيسية ويهدف إلى حماية الناس والعمال من التأثيرات الصحية المضرّة الممكن حدوثها من جراء التعرض للحقول المغناطيسية في أماكن السكن والعمل، إضافة إلى إصدار ونشر نظام الموافقة على المعدات الذي يحدد شروط استيراد واستخدام معدات وأجهزة الاتصالات. لقد ضافرت الهيئة جهودها مع جهود وزارة الاقتصاد والتجارة لتلقي ومعالجة الشكاوى المتعلقة بقطاع الاتصالات عبر الخط الساخن ١٧٣٩. كما واتخذت الهيئة، بالتعاون مع الجهات المعنية، خطوات مهمة لتشجيع حماية الأطفال على الإنترنت ولتسهيل وصول ذوي الاحتياجات الخاصة إلى خدمات الاتصالات.



إدارة الموارد النادرة

تعمل الهيئة دون كلل أو ملل على إدارة الموارد النادرة وذلك عبر وضع وتحديث وإدارة الجدول الوطني لتوزيع الترددات، موارد حيز الترددات الراديوي واعتماد آليات المراقبة المتخصصة للتأكد من حسن انطباقها مع الأنظمة المحلية والدولية. في هذا الإطار، أصدرت الهيئة عدداً كبيراً من الأنظمة مثل نظام ترخيص وإدارة حيز الترددات اللاسلكية، مشروع نظام رسوم تراخيص الترددات والتراخيص الفنيّة، مشروع نظام الترخيم الوطني ومشروع الجدول الوطني لإعادة توزيع الترددات في لبنان. كما قامت الهيئة بتدابير ميدانية عديدة عبر رصد وحل مشاكل التداخل وتوقيف المشغلين الغير شرعيين والحد من الانبعاثات الكهرومغناطيسية.

كما وتعنى الهيئة بمواضيع تتعلق بمكافحة التشويش وذلك عبر توقيف مستخدمي الأجهزة التي تتسبب بالتشويش والتي تؤثر على جودة أداء شبكات الهاتف الخليوي والإنترنت. كما وتقوم الهيئة، بالتعاون مع الهيئات القضائية والأمنية المعنية، بمكافحة التعدي على الترددات الناتج عن استخدام معدات البث الغير شرعية وتوزيع خدمات اتصالات غير قانونية.



تحفيز المنافسة العادلة في السوق

قامت الهيئة بخطوات أساسية نحو تطوير الإطار التنظيمي في لبنان. فقد عملت الهيئة على وضع توجيهات تنظيمية ودراسات جوهرية طالت عدد كبير من القطاعات كما حافظت على التزامها المعاملة العادلة إزاء مقدمي خدمات الاتصالات في لبنان. وفي هذا المجال، نشرت الهيئة في الجريدة الرسمية نظام القوة التسويقية الهامة ونظام الترابط. كما وقد أعدت الهيئة عدداً كبيراً من الوثائق المهمة مثل نظام التراخيص الممنوحة لمقدمي الخدمات ومشروع مرسوم حقوق المرور في الأملاك العامة والخاصة.

كذلك جددت الهيئة تراخيص مقدمي خدمات البيانات والإنترنت المرخص لهم سابقاً من قبل وزارة الاتصالات. وستمنح الهيئة تراخيص طويلة الأمد فور نشر نظام التراخيص في الجريدة الرسمية. كما أصدرت الهيئة تراخيص حيز الترددات وخصصت ترددات وفق حاجات السوق، وتشمل هذه التراخيص تلك الممنوحة للأمن الداخلي، الجيش، ومشغلي الهاتف الخليوي خلال مرحلة اطلاق خدمات الجيل الثالث.

إصلاح وتطوير القطاع

عملت الهيئة على إصلاح قطاع الاتصالات في لبنان على عدة أصعدة. فقد حضرت الهيئة لعملية إطلاق خدمات الحزمة العريضة مع إعطاء الأولوية لضمان حقوق مقدمي الخدمات باستخدام الأملاك العامة وبشكل خاص الدخول إلى القنوات الحالية. كما أعدت الهيئة لمجلس الوزراء عدداً من المراسيم الضرورية لنجاح نشر خدمات الحزمة العريضة في لبنان وتتضمن: مشروع مرسوم تحديد بدلات استخدام ورسوم إدارة ومراقبة الترددات اللاسلكية، مسودة مرسوم حقوق المرور واحتياجات المباني الجديدة لتحمل خدمات الحزمة العريضة. ومن جهة أخرى، وبناءً على طلب الوزير، أعدت الهيئة دراسات تقنية عديدة ساهمت في دعم جهود وزارة الاتصالات لإطلاق

عدد كبير من مشاريع التوسع الضرورية للبنان، مثل مشروع توسع الألياف الضوئية، مشروع شبكة الجيل الثالث وخدمات الإنترنت الرقمي السريع والسعات الدولية. وقد شاركت الهيئة في تطوير قطاع البث عبر قيامها بعدد من المبادرات التطويرية والخطط. كما أصدرت الهيئة مستندات ذات رؤيا مستقبلية مثل مشروع خطة تحسين البث الاذاعي على موجة الأف أم ومشروع خطة حول استراتيجية الانتقال إلى البث التلفزيوني الرقمي.



٤. قيمنا الأساسية

فيما نسعى جاهدين في سبيل إنجاز مهمتنا هذه، فإننا نخلص الولاء لقيمنا الأساسية التي نلتزم بها في كل خطوة نقوم بها.

إن قيمنا هي التي توجه عملية صنع القرار لدينا فهي الرابط الذي يجمع مؤسستنا ويعزز التزامنا بخلق سوق اتصالات تنافسية.

الاستقلالية

تتمتع الهيئة باستقلالية في اتخاذ القرارات والإجراءات الخالية من أي تحيز.

الشفافية

الهيئة مؤسسة تتمتع بشفافية عالية وتقوم بنشر المعلومات كاملة، دقيقة وفي التوقيت المناسب. تحرص الهيئة على مشاركة جميع المعنيين بالقطاع في عملية صنع القرار عبر الاستشارات العامة، والتي تمنح الأطراف المعنية التي تتأثر بقرارات الهيئة فرصة تقديم ملاحظاتهم ولعب دوراً مهماً في بلورة الأنظمة المستقبلية.

المساءلة

متمسكة بمهامها التي أناطها بها قانون الاتصالات ٤٣١، تعمل مؤسستنا دوماً وفق مبدأ المساءلة تجاه المواطنين اللبنانيين، ديوان المحاسبة، المؤسسات القانونية والمعنيين بقطاع الاتصالات. كما وتضمن مقاربتنا الشاملة والمنفتحة للتنظيم مسؤوليتنا تجاه مبادراتنا وقراراتنا عبر تحليلها وإيضاحها.

الإنصاف

الهيئة بعيدة تماماً عن الانحياز، التضليل أو الإجحاف وتدير القطاع بناءً على مفاهيم الإدارة الجيدة.

٥. هيكلتنا

بهدف تمكين الهيئة من إنجاز مهامها، صدر المرسوم الإداري والمالي رقم ١٤٨٦٤ في العام ٢٠٠٥ ليحدد هيكلية المؤسسة بأربع وحدات أساسية، بالإضافة إلى قسم الشؤون الإدارية، قسم الشؤون المالية وقسم التدقيق الداخلي.

يتألف مجلس إدارة الهيئة من رئيس مجلس إدارة وأربعة أعضاء متفرغين بدوام كامل يعينون لمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد أو التمديد. يرأس ويدير كل وحدة عضو مجلس إدارة كما هو مبين أدناه في الهيكلية.



بغض النظر عن الهيكلية الوظيفية المتميزة في كل وحدة، فإن اعتماد مبدأ العمل الجماعي والتنسيق بين مختلف الأقسام ينتج نظام عمل موجه على أساس المشروع مع توجه يأخذ بعين الاعتبار مصلحة المستهلك.

الوحدات الأربعة هي:

١ | وحدة السوق والمنافسة

تكمّن مهمة وحدة السوق والمنافسة في ضمان منافسة نزيهة وشفافة في سوق الاتصالات. تتولى هذه الوحدة الشؤون الاقتصادية المتصلة بسوق الاتصالات بأوجهها المالية والتقنية. ومن خلال إجراء البحوث وتقييم السوق وتحليل معطياته المالية، تدرس هذه الوحدات القدرات الكامنة في قطاع الاتصالات وتقدم الإرشادات الآيلة إلى تطويرها. ويركز الجزء الأكبر من دورها على إعداد السياسات التي تتبناها الهيئة لضمان نمو القطاع في بيئة صحية، إضافة إلى مراقبة مدى تجاوب السوق مع هذه الشروط. بالإضافة إلى ذلك، وحدة السوق والمنافسة مسؤولة عن دراسة التعريفات والرسوم صوناً للمنافسة العادلة والشفافة.

٢ | وحدة تقنيات الاتصالات

تتصدّى وحدة تقنيات الاتصالات لمواضيعٍ تكنولوجياً الإتصالات عموماً ولكل ما يتعلق بمعدات الإتصالات، مع الحرص على تقسيم وتحديد وتوزيع الترددات بطريقة فعالة لتحقيق المصلحة العامة على أفضل وجه ممكن. ومن مهام هذه الوحدة إدارة حيز الترددات والترقيم وضمان التطبيق التقني الملائم لاتفاقيات الترابط. كما تلعب دوراً رقابياً على صعيد جودة الخدمة وحق استخدام ممتلكات الدولة والبلديات. ومن مهامها أيضاً متابعة آخر التطورات التكنولوجية وتحديد المعايير مما يضمن الإرتقاء بمستوى السوق اللبناني إلى التطور والحداثة.



٣ | وحدة الإعلام وشؤون المستهلك

تكمّن إحدى مهام هذه الوحدة في زيادة منسوب وعي الجمهور وحماية حقوق المستهلكين، وعبر المشاركة في صنع ونشر التعاميم والقرارات والأنظمة الصادرة عن الهيئة وغيرها من المستندات الهامة المستوجب توفيرها للجمهور ضمن جهود الهيئة لترسيخ الشفافية. كما أنها مسؤولة عن تنظيم المنتديات والمحاضرات، توزيع التقارير والمنشورات، إدارة الموقع الإلكتروني العام والداخلي الخاص بها. وفي سياق دورها كصلة وصل بين المستهلكين والهيئة، تحضر هذه الوحدة الإحصاءات المتعلقة بالمستهلكين، الاستثمارات، التقارير والتحليلات، كما تتعامل مع شكاوى المستهلكين في ما يتعلق بالنزاعات بين مقدمي الخدمات والمستهلكين.

أما الأقسام المرتبطة مباشرة برئيس الهيئة هي:

- قسم الشؤون الإدارية، وتكون مهمته السهر على تطبيق النظام الداخلي للهيئة، واقتراح شروط التوظيف وإدارة شؤون المستخدمين، وتطوير وتدريب الموارد البشرية، إضافة إلى تولي مهام إدارة أمانة سر مجلس إدارة الهيئة.
- قسم الشؤون المالية، وتكون مهمته مساعدة الرئيس في إعداد مشروع الموازنة ومراقبة حسن تنفيذها وتولي شؤون المحاسبة.
- قسم التدقيق الداخلي، وتكون مهمته التدقيق بالموازنة وبحسابات الهيئة، وفقاً لما تقررته إدارة الهيئة.

٤ | وحدة الشؤون القانونية والتراخيص

من مهام وحدة الشؤون القانونية والتراخيص مراقبة نشاطات مقدمي خدمات الاتصالات، إدارة أصول منح التراخيص بالإضافة إلى إعداد الدراسات القانونية ومشاريع القوانين والمراسيم من أجل تلبية حاجات القطاع وتحديث إطاره القانوني. هذا بالإضافة إلى إعداد الملفات المتعلقة بالنزاعات والشكاوى التي تحيلها إليها إدارة الهيئة والتوسط بين مقدمي خدمات الاتصالات والإدارات المختصة والبلديات في موضوع استخدام الأملاك العامة.



٦. الإطار التنظيمي

نجحت الهيئة خلال الخمس سنوات الأولى من تأسيسها، وبعد إتمامها جميع إجراءاتها واستشارات العامة بالتماسي مع أفضل المعايير الدولية، بإصدار الأنظمة الضرورية المطلوبة لتنفيذ مسؤولياتها وواجباتها التي نص عليها القانون.

منذ تأسيسها، عملت الهيئة بجد على وضع الإطار التنظيمي الذي سيضمن نجاح عملية تحرير وتطوير قطاع الاتصالات.



٧. شركاؤنا

طورت الهيئة شبكة علاقات واسعة تضمنت شركاء محليين، إقليميين ودوليين. وحرصت الهيئة على التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة التي تعنى بشكل مباشر بتطوير القطاع وذلك لكي تتمكن الهيئة من القيام بصلاحياتها. وقد ساهم هؤلاء الشركاء في بناء قدرات مؤسستنا.

الشركاء المحليين

الجامعة الأمريكية في بيروت
مديرية الطيران المدني
مديرية الجمارك
المجلس الأعلى للخصخصة
مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية - ليبنور
النقل البحري
وزارة الدفاع
وزارة الاقتصاد والتجارة
وزارة الإعلام
وزارة الداخلية والبلديات
وزارة العدل
وزارة الشؤون الاجتماعية - المجلس الأعلى
للطفولة
وزارة الاتصالات
وزارة الأشغال العامة والنقل
نقابة المهندسين
مجلس شورى الدولة

الشركاء الدوليين

المنتدى العربي لمنظمي البنى الأساسية
هيئة أمريكا والشرق الأوسط للخدمات التعليمية
والتدريبية (الأمديست)
الهيئة المنظمة للاتصالات في البرتغال
شبكة الهيئات العربية لتنظيم قطاع الاتصالات
فريق العمل العربي الدائم للطيف الترددي
الشبكة الأوروبي - متوسطة لهيئات تنظيم الاتصالات
الاتحاد الأوروبي
الشبكة الفرنكوفونية لتنظيم الاتصالات
الهيئة المنظمة للاتصالات في تركيا
الاتحاد الدولي للاتصالات
الهيئة المنظمة للاتصالات في البحرين
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
البنك الدولي
معهد الاتصالات الأمريكي للتدريب

٨. نظرة مستقبلية

الهيئة ملتزمة بإعادة لبنان الى الساحة الدولية من خلال اعتماد أفضل الأنظمة وتطوير قطاع الاتصالات بالاعتماد على موهبة وقدرات الشعب اللبناني. هذه هي التحديات التي اختارت الهيئة أن تواجهها وسوف تستمر بالعمل على التصدي لها بالتعاون مع شركائها.





هاتف: ٣٠٠ ٩٦٤ ١ ٩٦٦١ ٠٠
فاكس: ٣٤١ ٩٦٤ ١ ٩٦٦١ ٠٠
info@tra.gov.lb

بناية مرفأ ٢٠٠
منطقة وسط بيروت
بيروت - لبنان

الهيئة المنظمة
للإتصالات